الواذا وفق اه قوله بخلاف حقوق الله تعالى لان كل دعوى ليست فيها شرطا لان الشهادة فيها واجبة على كل احد فكان كل واحد فيها خصما في اثباتها وحقوق العبد تتوقف على مطالبته او مطالبة من يقوم مقامه كذا في الكشف قوله ادعى دارا ارثا او شراء فشهدا بملك مطلق لغت قال في الفتح ادعى الملك بسبب فشهدا بالمطلق لو قبل الا اذا كان سبب الارث لان دعوى الارث كدعوى المطلق هذا هو المشهور اه قال في البحر وجزم به في البزازية اه ودعوى الشراء مع قبض هما هو كالمطلق حتى لو شهد وا بالمطلق قبلت في الحال صحة تقبل وحكما في المفصول العمادية خلاصة فاقبل وقيل لو كذا افاده في الفتح وقال في البحر وقيد بالدار للاحتراز عن الدين فان فيه اختلافا اه وقال المحقق في الفتح وفي فوائد شمس الاسلام دعوى الدين كدعوى العين وكذا في شرح الحيل للحلواني فلو ادعى الدين بسبب القرض وشهد فشهدوا بالدين مطلقا قال شمس الائمة محمود الاوزجندي لا تقبل قال في المحيط في الوقف مسائل تدل على القبول اه وعندي انه وجه القبول لان اولية الدين لا معنى له بخلاف العين اه وفي تنوير الابصار وشرحه الدر المختار فلو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا به بسبب قبلت وعكسه لا قلت وهذا في غير دعوى ارث ونتاج وشراء من مجهول كما بسطه الكمال واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين اه قوله وبقبول اتفاق الشاهدين مطلقا لفظا ومعنى الا في اثنين واربعين

مسئلة

مسئلة مبسوطة في البحر وزاد ابن المصنف في حاشيته على الاشباه ثلاثة مخالفة تركتها خشية التطويل قاله في الدر المختار شرح تنوير الابصار واعتبار الاتفاق لفظا ومعنى قول الامام خلافا لهما كما ذكره المصنف وهذا في الدين وفي العين تقبل على الواحد اتفاقا قال في تنوير وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين العبدين له واخران له قبلت على الواحد اتفاقا اه وقال في الفتح اما في دعوى العين بان كان في كيس الف درهم فشهد احدهما ان جميع الكيس له وهو الف درهم وشهد الاخران نصف ما فيه له وهو الف قبلت شهادتهما لان ذكر المقدار في المشار اليه مستغنى عنه ذكره الخبازي اه وفي دعوى العقد لا تقبل مطلقا كما في تنوير وغيره وبأتي تمامه في المتن فتنبه قوله تطابق اللفظين على اعادة المعنى بطريق الوضع وسواء كان بعين ذلك اللفظ او مرادف حتى لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية قبلت كذا في الفتح قوله لا بطريق التضمن كالالفين على الالف كذا في مسكين قوله واخبار بعقد سابق من خط المصنف وثابت في البنيين قوله لا تقبل عندي الخ لانهما اختلفا لفظا ومعنى لان الالف لا يعبر به عن الالفين كما في الجوهرة قوله يقضى باربعة لاتفاق الشاهدين الاخرين فيها معنى كما في الكنز قوله وعندهما تقبل على الالف لانها داخلة في الالفين فقد اتفقا عليها كما في الجوهرة قوله لم تقبل هذه الشهادة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)